



## سلسلة لأبرز تحديثات نظام الشركات الجديد

٥ ٤ ٣ ٢ ١

# إزالة القيود المرتبطة بعدد أعضاء مجلس الإدارة ومكافآتهم



نصّ نظام الشركات السابق على الحد الأقصى لعدد أعضاء مجلس الإدارة في الشركات المساهمة وهو (١١) إحدى عشر عضوًا، كما وضع حدًا أعلى لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة، إلا أن نظام الشركات الجديد قام برفع هذه القيود وذلك بعدم وضع حد أعلى لعدد أعضاء المجلس أو مكافآتهم، وهو ما يعد ملاءمة أكثر لما تتصف به شركات المساهمة من كونها إحدى شركات الأموال القائمة على الاعتبار المالي وليس الشخصي للشركاء ولما تتمتع به شركة المساهمة من شخصية اعتبارية مستقلة.

لذا فإن رفع القيود الموجودة على عدد الأعضاء في مجلس الإدارة سيسمح بمشاركة مجموعة أكبر من الكفاءات على مستوى المجلس، ومن ثم وبطبيعة الحال سيحصل الأعضاء الأفضل أداءً على مكافآت أعلى، ما يسمح للشركات بخلق روح التنافس بين الأعضاء وجذب أفضل الكفاءات القيادية والاحتفاظ بها.

تناقش هذه السلسلة أبرز التحديثات الصادرة في نظام الشركات الجديد الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٣٢) وتاريخ ١٣/١٢/١٤٤٣هـ والذي دخل حيز النفاذ في تاريخ ٧/٦/١٤٤٤هـ، أي بعد حوالي ست سنوات فقط من تاريخ صدور النظام السابق في عام ١٤٣٧هـ.



فبراير ٢٠٢٤م

